

YEMEN

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

EMBASSY OF THE REPUBLIC OF YEMEN
AND THE PERMANENT MISSION TO
THE OFFICE OF THE UNO AND
INTERNATIONAL ORGANISATIONS
VIENNA



سفارة الجمهورية اليمنية
مقر الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
والنظمت الدولية
فيينا

المؤتمر السياسي الرفيع المستوى
للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ميريديا - المكسيك

٩-١١ ديسمبر ٢٠٠٣

كلمة

وفد الجمهورية اليمنية

يلقيها

احمد عبيد الفضلي

نائب وزير المالية بالجمهورية اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المؤتمر

السيدات والسادة

اسمحولي باسم وفد الجمهورية اليمنية أن اهننكم على
انتخابكم وأعضاء المكتب لادارة أعمال المؤتمر السياسي الرفيع المستوى
للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد متمنين لكم التوفيق
والنجاح في مهامكم .

كما نعبر عن تقديرنا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
واللجنة المنظمة لهذا المؤتمر على الجهود التي بذلوها في الاعداد الجيد
له ونعبر عن تقديرنا للمكسيك حكومة وشعبا على حسن الاستقبال
والضيافة متمنين لهم دوام التقدم والارتقاء.

السيد رئيس المؤتمر

السيدات والسادة

يأتي انعقاد هذا المؤتمر لتتويجا لجهود بذلتها وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال عامين في إطار اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد وعلى الرغم من تفاوت الآراء حول الكثير من القضايا الواردة في نص هذه الاتفاقية إلا أن الوفود اصرت حينها على الخروج بنص يحظى بتوافق الآراء لاتفاقية دولية تهدف إلى منع ومكافحة الفساد الذي اصبح يسبب الكثير من المشاكل والمخاطر على استقرار المجتمعات وامنها ويؤثر تأثيرا سلبيا على الديمقراطية والقيم الاخلاقية والعدالة ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للكثير من المخاطر.

ولقد كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على حق عندما قررت في العام ٢٠٠٠ التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت ترتبط بعلاقات وثيقة مع اشكال أخرى من الجرائم وخصوصا الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجريمة الاقتصادية بما فيها غسل الأموال.

ونود التأكيد على أهمية التعاون الدولي لمنع ومكافحة الفساد وخاصة بعد أن أصبح ظاهرة عالمية تمس كل المجتمعات والاقتصاد الدولي وعلى وجه الخصوص التعاون في مجال استرداد الموجودات وتقديم المساعدة التقنية وتبادل المعلومات وفقا لما تنص عليه هذه الاتفاقية.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

تقوم الجمهورية اليمنية منذ العام ١٩٩٥ بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري ويهدف بين أمور أخرى إلى مكافحة الفساد وإحالة الفاسدين للمساءلة وإغلاق جميع السبل المؤدية للفساد وذلك من خلال القيام بعدد من الإجراءات وإصدار القوانين الضرورية لذلك.

حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات المالية والقانونية في مجالات تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية والتراخيص التجارية وتعزيز دور الجهاز

المركزي للرقابة والمحاسبة واصلاح القضاء وانشاء محاكم الاموال العامة والمحاكم التجارية واصدار قانون جديد بشأن الجرائم والعقوبات تم بموجبه تشديد العقوبات على الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني وبالوظيفة العامة حيث احتوى القانون على معظم الجرائم المشمولة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و صدر قانون جديد لمكافحة غسل الأموال وتم إنشاء اللجنة العليا لمكافحة الفساد برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء.

وعلى المستوى الدولي فقد شاركت وفود بلادنا بفعالية في كل الدورات التي عقدتها اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد وكذلك في الكثير من الندوات والاجتماعات الدولية والاقليمية بهذا الشأن وتجري الاستعدادات حاليا لمصادقة البرلمان اليمني على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجمهورية اليمنية في مجال مكافحة الجريمة والفساد الا أن هذه الجهود لا زالت تصطدم بمحدودية الموارد. فالجمهورية اليمنية كاحدى البلدان الأقل نموا بحاجة إلى مزيد من الدعم المادي والتقني لتطوير وتعزيز الاجهزة المعنية بمكافحة الفساد وتطوير النظم المالية والادارية المانعة للفساد وتأهيل وتدريب العاملين في السلطة القضائية وأجهزة الشرطة للتصدي لظاهرة الفساد خاصة وان الاتفاقية تضع مسؤوليات كبيرة على عاتق هذه الاجهزة وكل ذلك في اعتقادنا يصب في إطار التعاون الدولي لمكافحة الفساد.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

أن منع الفساد والقضاء عليه هو مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فعلياً أن نتعاون مع الحكومات وشعوب ومنظمات أهلية على ذلك ولاتقف جهودنا عند التوقيع والمصادقة على هذه الاتفاقية إذ يجب أن نعمل على تنفيذها والعمل بها والاستمرار في بحث كل السبل لاجتثاث ظاهرة الفساد من حياتنا.

وشكراً سيدي الرئيس